

خطوط نقل الطاقة ودورها في تشكيل التحالفات الإقليمية شرق المتوسط. Energy transmission lines and their role in forming regional alliances in the Eastern Mediterranean.



د/ فضيلة عيسات

جامعة حسبية بن بوعلـي - الشلف -، (الجزائر)

f.aissat@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/14

تاريخ الارسال: 2023/09/24



ملخص: تعالج هذه الدراسة الدور التي تلعبه خطوط نقل الطاقة في تشكيل التحالفات الإقليمية في شرق المتوسط، حيث تعتبر مسارات نقل الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط قضية جيوسياسية كبرى، بسبب سلسلة من اكتشافات الغاز في المياه البحرية لإسرائيل، قبرص ومصر منذ 2010، وذلك من خلال دراسة تأثير مشاريع خطوط نقل الطاقة في علاقات التعاون والأمن في المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن استغلال إمكانات الغاز وإمدادات نقل الطاقة سيساهم في تقليل حدة الصراعات، كما ستعزز ليس فقط التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، ولكن أيضًا تعزيز الاستقرار السياسي، وذلك بإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والخريطة الجيو-سياسية.

الكلمات المفتاحية: التحالف الإقليمي، إمدادات الطاقة، البحر الأبيض المتوسط، التعاون، المثلث

الاستراتيجي.

تصنيف جال: Q41

Abstract: This study addresses the role that energy transmission lines play in forming regional alliances in the Eastern Mediterranean, as gas transportation routes in the Eastern Mediterranean are considered a major geopolitical issue, due to a series of gas discoveries in the offshore waters of Israel, Cyprus and Egypt since 2010, through a study The impact of energy transmission line projects on cooperation and security relations in the region. The study concluded that exploiting the potential of gas and energy transportation supplies will contribute to reducing the intensity of conflicts, and will enhance not only regional cooperation in the field of energy, but also enhance political stability, by reshaping regional alliances and the geopolitical map.

key words: Regional alliance, energy supply, Mediterranean, cooperation, strategic triangle.

JEL classification: Q41

. مقدمة:

تعتبر المصلحة من أهم المحركات والمحددات الرئيسية لسياسات الدول الخارجية، فبناءا عليها تحدد نوع العلاقة صراعية كانت أم تعاونية، وعادة ما تكون القوة وسيلة لتحقيق تلك المصلحة، وللقوة مجموعة من الأشكال تتراوح بين القوة الصلبة والقوة اللينة، وعليه برزت الطاقة كمحدد أساسي في العلاقات الدولية.

في هذا السياق، أصبح موضوع الطاقة من المواضيع البارزة في الدراسات السياسية الحديثة، نظرا لما تحمله موارد الطاقة من أهمية في العلاقات الدولية كونها محرك أساسي للاقتصاد، وسلاحا استراتيجيا في العلاقة بين الدول، ومن ثم التأثير على مكانة الدولة في النظام الدولي. كما تعتبر الطاقة محدد أساسي في تفسير عدة ظواهر تنافسية، وتعاونية.

هنا، وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبحت منطقة شرق المتوسط من المناطق المهمة في العالم. حيث أشار العديد من العلماء وصانعي السياسات والمفكرين إلى هذه المنطقة من خلال ربط الأمن بالجغرافيا السياسية وسياسات الطاقة التقليدية. ومع بداية الحرب الروسية-الأوكرانية، زادت أهمية هذه المنطقة، نظرا لاكتشاف موارد طاقة جديدة في المناطق المتنازع عليها من ناحية، وتميز المنطقة بالمنافسة الجيوسياسية الشديدة على القيادة الإقليمية ومحاولة التحكم في إمدادات الطاقة الإقليمية والدولية من ناحية ثانية.

كما اضاف اكتشاف موارد الغاز البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط مزيدا من التعقيد على المنطقة، تخللتها صراعات تعود إلى عقود من الزمن، والتي قد تتسبب تدريجيا في العقود القادمة بإعادة تشكيل التوازنات، وإطلاق ديناميكيات جديدة.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة دور إمدادات الطاقة في تشكيل التوازنات الإقليمية شرق المتوسط، وذلك من خلال إبراز المنافسة الشديدة بين دول المنطقة للوصول إلى منابع الطاقة خاصة بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في المتوسط، وتوضيح كيف أصبحت هذه المنطقة ضمن استراتيجيات القوى الكبرى في تنافسها لضمان أمن الإمدادات خاصة بعد الحرب الروسية – الأوكرانية. كما تستكشف الدراسة الرهانات الجيوسياسية لخطوط نقل الطاقة شرق المتوسط، والتي زادت حدتها نتيجة حالة عدم الاستقرار ونقص امكانات التعاون بين بلدانها، وذلك في ضوء وجود عدد من الصراعات المزمنة والحديثة النشأة.

تأسيسا على ما سبق، ولمعالجة موضوع الدراسة، تم طرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لخطوط نقل الطاقة إعادة تشكيل التوازن الإقليمي شرق المتوسط؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على الشكل

التالي:

- فيما يتمثل مشهد الطاقة في البحر الأبيض المتوسط؟
- ماهي أهم ممرات نقل الطاقة في شرق المتوسط؟
- هل ستساهم خطوط نقل الطاقة الجديدة في تعزيز التعاون أم تأجيج الصراع؟

- ما هو مستقبل خطوط نقل الطاقة في شرق المتوسط؟
- تبعاً للإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:
- كلما تم اكتشاف حقول جديدة للطاقة، كلما ساهم ذلك في تغيير مشهد الطاقة في شرق المتوسط.
- كلما سعت أطراف منطقة شرق المتوسط إلى التحكم في خطوط نقل الطاقة، كلما ساهم ذلك في تأجيج الصراع في المنطقة.
- كلما نظر فواعل منطقة شرق المتوسط إلى إمدادات الطاقة كمحدد مشترك لأمن المنطقة، كلما ساهم ذلك في تعزيز التعاون الإقليمي.
- لمعالجة كل جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الواقعي لتفسير علاقات التعاون والأمن في منطقة شرق المتوسط، وذلك من أجل تبين كيف أن التوازن الإقليمي مبني على أساس المصلحة والقوة كمحددين أساسيين للأمن الإقليمي في المنطقة، كما اعتمدنا كذلك على المنهج الليبرالي لتعرف أكثر على علاقات التعاون بين دول المنطقة وكيف أن خطوط نقل الطاقة وفي ظل الاعتماد المتبادل ستكون أكبر محفز لتحقيق التعاون الإقليمي في مجال الطاقة من ثم تحقيق الاستقرار. دونما إغفال كذلك المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف وتحليل الأبعاد الجيوسياسية لمختلف ممرات نقل الطاقة في المنطقة المبنية أساساً على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية.
- في سبيل الامام بكل جوانب موضوع الدراسة، وتسليط الضوء على مختلف الحثيات، تم الاعتماد على الخطة التالية:

- نظرة على مشهد الطاقة في البحر الأبيض المتوسط.
- الخريطة الجيوسياسية لمسارات خطوط نقل الطاقة في شرق المتوسط.
- التقسيم الهندسي للتحالفات الاستراتيجية الجديدة شرق المتوسط.

1. نظرة على مشهد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

عرفت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منذ 2010 مجموعة من الاكتشافات في مجال الغاز البحري، ما فتح المجال أمام المفكرين والباحثين لبداية الحديث عن إمكانية تحول مشهد الطاقة في المنطقة من مستورد إلى مصدر يمكن أن يؤدي إلى تعطيل المشهد الجيوسياسي التقليدي. وعليه سنحاول في هذه النقطة توضيح المشهد الطاقوي في منطقة شرق المتوسط وذلك من خلال التطرق إلى التعريف بالمنطقة من حيث الدول التي يشملها المفهوم، مروراً بالحديث عن أبرز اكتشافات الغاز وصولاً إلى تقييم التحول الطاقوي.

1.1 التعريف بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط:

البحر الأبيض المتوسط هو أكبر بحر داخلي في العالم. يأخذ اسمه من اللاتينية ويعني "وسط الأرض". ويشير إلى موقع البحر بين أوروبا، شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، فضلاً عن مكانتها المركزية في حياة الإنسان الرومان الأوائل. ولقرون عديدة، كان البحر الأبيض المتوسط بمثابة طريق رئيسي للتجارة

والانتشار الثقافي بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وفي أماكن أخرى من آسيا. (الزواوي، 2015، صفحة 10)

كما أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عبارة عن مجموعة مجزأة وغير متجانسة من البلدان التي تشكلها الجغرافيا المركزية، والتاريخ المشترك، والصراعات، والطموحات الجيوسياسية المتداخلة. وتضم المنطقة كل من اليونان وتركيا وسوريا ولبنان وقبرص وإسرائيل وفلسطين والأردن ومصر، وهي منطقة متصلة بالبحر الأبيض المتوسط، الذي نشأت حوله الحضارات وتداولت عبره. وقد أوضح الأكاديمي ووزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي"، "أنه من الناحية الجغرافية فإن منطقة شرق المتوسط هي تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول شمالا ومصر جنوبا ومنطقة الشام شرقا، بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط. (المخادمي، 2017، صفحة 25)

تتمتع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأهمية جيو-استراتيجية كبيرة، نظير ما تحتويه من مقومات اقتصادية جيوسياسية وثروات باطنية عظيمة أهلتها لتكون محل صراعات سياسية وقانونية بين الدول المطلة على شرق المتوسط، والمتمحورة حول ترسيم الحدود البحرية. وما زاد من حدة الصراعات الاكتشافات المتزايدة لحقول النفط والغاز إضافة إلى الخلافات التاريخية المتواجدة بين دول.

فمن الناحية الاقتصادية، تضم المنطقة حوالي 47 بالمائة من احتياطي النفط، و41 بالمائة من احتياطي الغاز في العالم. ضف إلى ذلك انفتاح البحر الأبيض المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق. (قشقوش، 2018، صفحة 46)

أما من الناحية جيو-سياسية، فإن منطقة شرق المتوسط تتميز بتعدد أطرافها وفواعلها، وهو ما ترتب عليه صراعات متعددة الأبعاد ومتشابكة القضايا بين مختلف الدولة المطلة على المنطقة، مما أدى إلى بروز أوضاع حدودية غير مستقرة انعكست على تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بين هذه الدول. فحسب خبراء تحليل السياسة الإقليمية تشمل منطقة شرق المتوسط عادة تركيا واليونان وقبرص والكيان الصهيوني وفلسطين والأردن ولبنان ومصر وسوريا، وفي الوقت الحاضر تتميز هذه المنطقة بالنزاع المتأزم. (Bornstein , 2019, p. 2)

2.1 اكتشافات حقول الغاز في شرق المتوسط:

تشهد منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في القرن الواحد والعشرين تغيرات في مشهد الطاقة، فمن المتوقع أن يزداد الطلب بشكل ملحوظ خلال العقدين المقبلين في المستويات الحالية، ومن غير المرجح أن تستمر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي الإقليمية لأكثر من بضعة أعوام وعقود. ولحسن الحظ، فإن الاكتشافات الأخيرة للموارد الهيدروكربونية الكبيرة، على وجه الخصوص الغاز الطبيعي، في حوض المشرق البحري سيغير بشكل كبير توقعات جانب العرض للمنطقة، حيث أن لهذه الاكتشافات القدرة على توفير إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية احتياجاتها من الطلب الإقليمي المتزايد وربما حتى تحفيز الصادرات.

بدأ التحول باكتشاف رواسب الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل. تم اكتشاف حقل غاز تمار لأول مرة في عام 2009، باحتياطيات تقدر بـ 307 مليار متر مكعب، وتلاها بعد عام اكتشاف حقل غاز ليفيathan الأكبر باحتياطيات تقدر بـ 620 مليار متر مكعب. وتتجاوز الاحتياطيات المجمعة بكثير الاحتياطيات المحلية الطلب والذي يمثل 82 عامًا من استهلاك الغاز الطبيعي الحالي في إسرائيل. (سليمان، 2020، صفحة 33).

وفي عام 2011، تم اكتشاف حقل غاز أفروديت في جمهورية قبرص، باحتياطيات تقدر بـ 200 مليار متر مكعب. ومع ذلك، فإن أفروديت غارق في نزاع بين جمهورية قبرص وإسرائيل منذ اكتشافه بسبب حقيقة أن سبعة إلى تسعة بالمائة من حقل الغاز يقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل. وفي السنوات الأخيرة، تم اكتشاف حقلي كاليسو وجلوكوس – وهما حقلان للغاز متساويان في الحجم مع حقل أفروديت – في جنوب غرب قبرص.

مع ذلك، حدث التحول الحقيقي في مشهد الطاقة الإقليمي في عام 2015 عندما أعلنت مصر عن اكتشاف حقل غاز ظهر باحتياطيات تقدر بـ 850 مليار متر مكعب، وهو حجم يعادل تقريبًا 15 عامًا من الاستهلاك المصري بمعدله في عام 2020، وعليه، كان الاكتشاف المصري بمثابة تغيير لقواعد اللعبة، ليس فقط لأنه كان الأكبر في المنطقة، ولكن أيضًا للبنية التحتية للغاز المصري – مثل منشآت تسيل الغاز الطبيعي المسال في دمياط وإدكو على ساحل البحر الأبيض المتوسط وخط الأنابيب إلى إسرائيل – والذي أعطى مصر ميزة طبيعية كمركز محتمل لتصدير الغاز الطبيعي البحري من مصدرين إقليميين آخرين مثل إسرائيل وقبرص.

وأصبحت مصر مصدرا صافيا في عام 2018، وزادت الصادرات المصرية بشكل مطرد على مدى السنوات الثلاث الماضية. كما اتفقت مع إسرائيل على استيراد 85 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي على مدى 15 عاما. وقد سمح هذا العرض الزائد لمصر بزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال. وفي عام 2020، بدأت إسرائيل في توصيل الغاز الطبيعي باستخدام خط أنابيب موجود يربط بين البلدين، وفي عام 2021 وصلت صادرات الغاز الطبيعي المسال المصرية إلى أعلى مستوى لها منذ عشر سنوات. لكن إسرائيل واليونان وقبرص كانت لديها خطط أخرى لتصدير مواردها من الطاقة إلى أوروبا دون الاعتماد على عملية الغاز الطبيعي المسال المكلفة نسبياً. (سالم، 2018، صفحة 67)

وفي عام 2016، اقترحت الدول الثلاث إنشاء خط أنابيب تحت البحر يربط حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية بالبر الرئيسي اليوناني، عبر قبرص وجزيرة كريت اليونانية، ومن هناك إلى الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب جديد تحت سطح البحر بين اليونان وإيطاليا. كما وعد مشروع خط أنابيب إيست ميد بتسليم ما بين 9 إلى 12 مليار متر مكعب إلى أوروبا سنوياً. وتزامن توقيت الاقتراح مع تزايد المخاوف داخل الاتحاد الأوروبي بشأن اعتماد القارة على الغاز الطبيعي الروسي الذي يمثل ما يقرب من 40 في المائة من وارداتها من الغاز الطبيعي في عام 2018، حيث تم تقديم خط الأنابيب كفرصة للاتحاد الأوروبي لتنويع إمداداته.

مع ذلك، واجه المشروع عدداً من التحديات الفنية والمالية التي حالت دون المضي قدماً. باعتباره واحداً من أطول وأعمق خطوط الأنابيب تحت الماء في العالم، كان التحدي الفني الأساسي الذي واجهه هو العمق الذي يجب مد بعض الأنابيب تحت سطح البحر فيه، والذي يتجاوز ثلاثة كيلومترات بين قبرص وكريت. وما يزيد من صعوبة تجسيد المشروع كذلك هو تكلفة تمويل المشروع غير المؤكدة أيضاً، نظراً لأن تمويل الوقود الأحفوري يتضاءل في جميع أنحاء العالم حيث يحول المقرضون انتباههم إلى مشاريع الطاقة المتجددة ويحاولون تقليل تعرضهم لمشاريع الوقود الأحفوري التي قد تصبح أصولاً عالقة. حيث أعلنت البنوك الأوروبية الكبرى، مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي، أنها لن تقوم بعد الآن بتمويل مشاريع الوقود الأحفوري.

وعليه، فإن التحديات الفنية والمالية لم توقف الزخم السياسي للمشروع، في ظل التعاون الحكومي غير الرسمي بين الثلاثي "إسرائيل وقبرص واليونان"، جنباً إلى جنب مع مصر. وفي سبتمبر 2020، اتخذ هذا التعاون شكلاً مؤسسياً مع إنشاء منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي ضم أيضاً الأردن وفلسطين وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كمراقبين. وتهدف الهيئة الحكومية الدولية الجديدة إلى إنشاء سوق إقليمية للغاز، وخفض تكاليف البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية.

على الرغم من الانهيار الواضح لمشروع خط أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط والتحديات طويلة المدى المذكورة أعلاه، فقد وفرت الحرب الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا شريان حياة غير متوقع لخطط تصدير الغاز الإقليمية، حيث أصبح الأوروبيون مهتمين مرة أخرى بموارد الغاز الطبيعي.

أما الدول الأخرى في المنطقة، سوريا وفلسطين ولبنان وليبيا، فلم تبدأ بعد أنشطة الحفر والإنتاج. وتعد الاضطرابات السياسية والعسكرية في سوريا وفلسطين وليبيا من أهم أسباب التأخير. (Panayiotis, 2015, p. 44.) من ناحية أخرى، يعتبر لبنان في وضع أفضل فيما يتعلق بالتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في مناطقه البحرية مقارنة بالدول المذكورة أعلاه. وفي عام 2010، قدم لبنان خريطة إلى الأمم المتحدة لتحديد مناطقه البحرية. وفي عام 2017، قررت الحكومة اللبنانية البدء في أنشطة التنقيب في الحقول غير المثيرة للجدل. إلا أنهم لم يبدأوا بعد عمليات التنقيب والحفر في المنطقة.

في إطار آخر، واصلت ليبيا، إحدى الدول المنتجة للنفط الأساسي في المنطقة، التحركات الاستراتيجية اللازمة للحفاظ على حقوقها في شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث وقعت ليبيا وتركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في 27 نوفمبر 2019. ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية بمثابة خطوة تغير قواعد اللعبة لكل من ليبيا وتركيا فيما يتعلق بالتوازنات السياسية في المنطقة. علاوة على ذلك، ونتيجة لهذه العملية، تم تهديد الطريق لكلا البلدين للتعاون في شرق البحر الأبيض المتوسط.

2. الخريطة الجيوسياسية لخطوط نقل الطاقة في شرق المتوسط.

قبل التطرق للخريطة الجيوسياسية التي حملتها مشاريع خطوط نقل الطاقة في شرق المتوسط، لابد من إبراز أهم مسارات هذه الخطوط من أجل فهم وتوضيح مصالح وتوجهات مختلف اللاعبين الاستراتيجيين في فتح هذه الخطوط، حيث توجد بشرق المتوسط ثالث مسارات تنافسية لمشاريع خطوط أنابيب الغاز تتمثل في خطوط الأنابيب المصرية، خطوط الأنابيب الإسرائيلية، وخطوط الأنابيب التركية. ومن ثم إبراز مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية التي بنيت عليها مختلف المشاريع الطاقوية.

1.2 أبرز مشاريع خطوط نقل الطاقة في شرق المتوسط.

تمثل الموارد الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط كما تم إبرازه في النقاط السابقة، ميزة كبيرة لكل من دول المنطقة وشركات الطاقة الدولية، نظرًا لإمكانية خلق منفعة اقتصادية متبادلة. حيث عرفت المنطقة مجموعة من خطوط نقل الطاقة منها ما هو مشغل فعليًا وما هو قيد التشغيل. وفي القرن الواحد والعشرين، فإن مستوى الإنتاج الفعلي للموارد المكتشفة في المنطقة غير كاف. ومع ذلك، هناك العديد من الخطط الاستثمارية قيد التنفيذ من أجل زيادة حجم الإنتاج ونقل هذه الموارد إلى أسواق الطاقة. ويتم تنفيذ مشاريع المحطات والمنصات العائمة وخطوط الأنابيب بشكل رئيسي في حقل ليفيathan وظهر، وهو أكبر الاكتشافات في المنطقة، لنقل الموارد إلى الأسواق المحلية.

• خط أنابيب الغاز العربي AGP:

هو خط يربط مصر بسوريا عبر الأردن، تبلغ طاقته السنوية 10 مليار متر مكعب، وبدأت صادرات الغاز الطبيعي عبر هذا الخط عام 2003 إلى الأردن حتى وصل الغاز المصري إلى سوريا عام 2008، وإلى لبنان عام 2009، ثم تعطل العمل به عام 2011 خلال الاضطرابات الداخلية التي عرفتها مصر خلال ثورات الربيع العربي، ليعاود العمل به عام 2019. (زيدان، 2021، صفحة 10)

• خط أنابيب غاز شرق البحر المتوسط:

هو عبارة عن خط أنابيب بحري بسعة سنوية تقدر بـ 7 مليار متر مكعب، يربط نظام النقل الإسرائيلي في منطقة غسقلاق مع نظام النقل المصري في العريش، وهو في القرن الواحد والعشرين يعمل كطريق نقل للغاز من حقل تمار وليفيathan البحريين في إسرائيل إلى مصر، وذلك بعد عقد اتفاق بين الطرفين عام 2019 لبيع 85 مليار متر مكعب من الغاز بين عامي 2020 و2034، بهدف تلبية احتياجات السوق المصري المحلي وإعادة تصدير جزء منه في شكل غاز مسال. (زكريا، 2018، صفحة 86)

• مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي EastMed "إيست ميد":

يعتبر مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي إيست ميد، والذي تم توقيع اتفاق تعاون بين قبرص واليونان وإسرائيل في يناير 2020 من بين أضخم المشاريع الطاقوية المقترح إنشاؤها في شرق المتوسط، حيث يبلغ الطول الإجمالي لمشروع إيست ميد 1900 كيلومتر، بما في ذلك 1300 كيلومترًا بحريًا و600 كيلومترًا بريًا. يبدأ من حوض ليفيathan قبالة إسرائيل ويتبع المسار كما هو مذكور أدناه: (EastMed Project، 2020)

- خط أنابيب بحري بطول 200 كيلومتر يربط بين حوض ليفيathan وقبرص.
 - خط أنابيب بحري بطول 700 كيلومتر يربط قبرص وكريت.
 - خط أنابيب بحري بطول 400 كيلومتر بين جزيرة كريت والبر الرئيسي لليونان.
 - خط أنابيب بري بطول 600 كيلومتر من الجنوب إلى الشمال الغربي من اليونان.
- من خلال هذا المشروع، من المقرر أن يتم نقل الموارد من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا بالإضافة إلى توفير الغاز للمناطق الواقعة على طريق العبور. وفي نهاية المطاف، من المقرر تلبية 15 مليار متر مكعب من احتياجات أوروبا من الغاز من شرق البحر الأبيض المتوسط عبر خط الأنابيب هذا. ومن المتوقع أن تكتمل عملية بناء خط أنابيب إيست ميد EastMed بحلول عام 2025.
- ومن ناحية أخرى، لا يعتبر هذا المشروع استثماراً مربحاً من حيث التكاليف واحتمال زيادة أسعار إمدادات الغاز في أوروبا. وبالمقارنة مع خطوط الأنابيب الأخرى في المنطقة، تبلغ التكلفة الاستثمارية المقدرة لمشروع إيست ميد حوالي 20 مليار دولار. لذلك، عند اكتمال هذا المشروع، يمكن القول إن تكاليف البناء ستعكس على أسعار الشراء في أوروبا، ومن المتوقع أن يتم توفير الغاز الطبيعي بسعر أعلى من المطلوب.
- خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP):

كبدل لمشروع إيست ميد، يظل خط الأنابيب المقرر أن يمر فوق تركيا على جدول أعمال الحكومة التركية، ومن خلال خط الأنابيب هذا، سيكون من الممكن نقل الغاز الطبيعي من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. كما أن البنية التحتية لنقل الغاز الطبيعي في تركيا كافية، لذلك، فإن هذا الوضع يوفر ميزة للبلد من حيث مسار النقل. علاوة على ذلك، فإن إنجازات نقل موارد الطاقة عن طريق خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP) ومشاريع TurkStream هي نقاط مرجعية لتركيا.

تراهن تركيا على تعزيز شراكاتها الاقتصادية والاستثمارية، من خلال التركيز على مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول الذي يحظى بدعم أوروبي وأميريكي. ويعتبر خط أنابيب الغاز عبر الأناضول، من المشاريع الكبرى، حيث يمتد من الحدود التركية الجورجية إلى الحدود التركية اليونانية، والغاية منه توريد الغاز الطبيعي إلى تركيا، وكذلك إلى الدول الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون خط الأنابيب الذي يمر عبر تركيا أكثر فعالية من حيث التكلفة من مشروع EastMed لأنه سيتم إنشاء الجزء بأكمله تقريباً من طريق تركيا كخط أنابيب بري. وتظهر هذه الحسابات أن المسار التركي قد يكون أكثر فائدة من الناحية المالية من مشروع إيست ميد، الذي يتكون في الغالب من خط أنابيب بحري.

ويبلغ طول الخط، ألف و850 كيلومتراً، وهو الجزء الأطول من مشروع "ممر الغاز الجنوبي"، الذي تم تدشينه رسمياً في 29 ماي 2018، خلال مراسم استضافتها باكو، عاصمة أذربيجان. وسيعمل المشروع، الذي تبلغ قيمة الاستثمارات فيه نحو 8 مليارات دولار، على توفير وتوريد 6 مليارات متر مكعب من الغاز الأذربيجاني إلى تركيا، و10 مليار إلى أوروبا سنوياً. (Kavaz، 2021، صفحة 10)

وبحسب تقرير الأناضول، تمتلك تركيا حالياً بنية تحتية قوية في مجال الطاقة، حيث يعبر أراضيها 7 خطوط أنابيب دولية للغاز الطبيعي، ولديها 4 منشآت للغاز الطبيعي المسال، اثنتان منها عبارة عن وحدتي تخزين عائمة "إف إس آر يو (FSRU)"، ومنشآت تخزين غاز طبيعي تحت الأرض.

2.2 البعد السياسي لمسارات نقل الطاقة في شرق المتوسط.

تتخذ مسائل الطاقة والأمن أبعاداً أخرى لا تقل أهمية فيما يسمى بفرضية "البترول السياسي" التي أطلقها توماس فريدمان، وذاع صيتها، فالبتترول فرضاً عن كونه نعمة اقتصادية، فهو نقمة سياسية، من منطلق جدلية العلاقة بني سعر الطاقة والديمقراطية، واحتمال استخدام عائدات النفط من عامل لترسيخ أسس الاستقرار الاجتماعي وتعزيز القدرات الوطنية، إلى آلية لشراء السكوت الجماهيري وتآكل الديمقراطية، من خلال إغداق المنح، الهبات والنفقات، دون الاضطرار للامتنال للضغط الجماهيري، الذي كلما اشتد ازدادت السلطة التسلطية تعنتاً، وهو حال كل دول الخليج وبعض الدول المغاربية المستفيدة من ريع النفط والغاز.

كما تمثل الطاقة بصفة عامة، والغاز الطبيعي بصفة خاصة، أحد أبرز وسائل التوظيف السياسي بين القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، وذلك باستعمالها كأداة من أدوات الضغط في بعض الأحيان، أو حتى الترغيب في أحيان أخرى. ومنطقة شرق المتوسط لم تخلو من هذا الاعتبار، حيث عرفت مشاريع نقل الطاقة مجموعة من الاعتبارات السياسية، تراوحت بين تبني استراتيجية تقديم الدعم السياسي واستراتيجية الاشتباك المباشر. وما يمكن ملاحظته من وراء هذه الاستراتيجيات هو إخلاف الحسابات السياسية لدول منطقة شرق المتوسط حول رؤيتها لأهمية خطوط نقل الطاقة. (الباسوسي، 2015، صفحة 20)

ولعل ما يؤكد حضور البعد السياسي في قضية خطوط نقل الطاقة، رد الفعل التركي على إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي EastMed، ومنتدى غاز شرق المتوسط، حيث عملت تركيا على تقديم مشروع مناهض باسم خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول. كما عملت تركيا على تفويض القوات البحرية بتطبيق قواعد الاشتباك لمواجهة التوتر المتزايد بين الدول الساحلية بسبب مشاريع النقيب عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط.

كما برز البعد السياسي كذلك في الصراعات السياسية الداخلية، ففي مصر مثلاً بعد ثورة يناير وبداية الصراع بين الإخوان المسلمين والنظام، تم استغلال قضية الطاقة لدعم شرعية النظام الجديد، وبرز ذلك من خلال وجود اتفاق ضمني بين الرئيس محمد مرسي والرئيس رجب طيب أردوغان لمد منطقة النفوذ التركي إلا أن مصر قد رفضت ذلك ما أدى إلى بروز صراع سياسي بين الطرفين، وما زاد من حدة الخلاف هو التقارب المصري القبرصي بشأن الغاز وتحديد تركيا من حضور منتدى غاز شرق المتوسط.

3.2 البعد الاقتصادي لمسارات نقل الطاقة في شرق المتوسط.

يعد امتلاك دول منطقة شرق المتوسط للغاز الطبيعي قوة استراتيجية واقتصادية يساعدها على تحقيق أهدافها السياسية والتنموية، ويجعلها من الدول المنتجة والمصدرة له، خاصة في ظل الأزمة الروسية

– الأوكرانية وما خلفته من تبعات مشكلة على المستوى الاقتصادي وجيو – استراتيجي، كما يعمل على إنعاش اقتصادها. ما دفع دول المنطقة إلى العمل على تطوير مشاريع خطوط نقل الطاقة ليس فقط على المستوى الإقليمي، ولكن أيضاً على المستوى الدولي، خاصة في ظل طلب الكثير من الدول الأوروبية على الغاز الطبيعي بعد الأزمة الأوكرانية.

وبالنظر إلى القيمة الاقتصادية لمسارات نقل الطاقة في شرق المتوسط، فإن عائدات هذه المسارات سوف يساهم في تنمية اقتصاد دول المنطقة، وتخلصها من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى، منتجا في النهاية استقلالية قراراتها الوطنية وسياساتها الخارجية.

3. التقسيم الهندسي للتحالفات الاستراتيجية الجديدة شرق المتوسط.

في إطار التعقيدات الجيوسياسية والاقتصادية التي تفرضها قضية الصراع على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط، فإن مشاريع خطوط نقل الطاقة قد واجهت مجموعة من التحديات، منها تحديات فنية، وتحديات اقتصادية وتحديات مرتبطة بالصراعات التي تعرفها المنطقة، والحديث عن مستقبل هذه المشاريع مرتبط بالرهانات التي تسعى إليها دول المنطقة، والتي افضت إلى تشكيل مثلثات استراتيجية ديناميكية غيرت من طبيعة التحالفات الإقليمية.

1.3 تحديات خطوط نقل الطاقة في منطقة شرق المتوسط:

إن عمليات استخراج وتسويق الغاز الطبيعي من منطقة حوض شرق المتوسط تواجه تحديات اقتصادية وتجارية متعددة، وذلك على النحو التالي:

- بيئة عالمية غير مواتية: يوجد فائض من معروض الغاز العالمي في الوقت الراهن مع تدشين مشاريع عديدة لإنتاج الغاز الطبيعي في كثير من دول العالم، وبما سيزيد من حدة المنافسة بين منتجي الغاز، ويضغط على أسعار الغاز الطبيعي في المستقبل. في الوقت نفسه أيضاً، يتحول كثير من كبار مستهلكي الوقود الأحفوري (وبما فيه الغاز الطبيعي) نحو التوسع في استخدام الطاقة المتجددة من أجل تقليل الانبعاثات الكربونية. (Elgendy، 2022، صفحة 12)

- البحث عن أسواق جديدة: يبدو أن هناك مهمة صعبة أمام منتجي الغاز الطبيعي في شرق المتوسط لتسويق الغاز في الأسواق الأوروبية في ظل المنافسة الشديدة مع إمدادات المنتجين الآخرين، مثل روسيا والنرويج وغيرها، والتي تتسم بجاذبية أسعارها مقارنة بغاز شرق المتوسط، كما قد تواجه منافسة قوية أيضاً بالأسواق الآسيوية، مثل الهند والصين مع وفرة المعروض من منتجين آخرين مثل أستراليا وروسيا.
- جاذبية منخفضة لغاز المتوسط: تشير التقديرات إلى أن أسعار توريد غاز شرق المتوسط سترتفع عن المتوسط العالمي للغاز في المستقبل، والأمر الذي يعود لاعتبارين وهما ارتفاع تكلفة استخراج الغاز من شرق المتوسط نظراً لوجود الموارد بالمياه العميقة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف مشاريع نقل وتسويق الغاز على غرار خط أنابيب "إيست ميد" الذي يمتد نحو 2000 كيلو متر للوصول إلى الأسواق الأوروبية وبتكلفة استثمارية قد تتخطى 7 مليارات دولار، فيما أن إنشاء محطات للغاز المسال غير مجدية تجارياً

واقتصادياً بالنسبة لبعض المنتجين مثل قبرص نظراً لمحدودية موارد الغاز. (Shin و Kim، 2021، صفحة 19)

• **الخلافات الحدودية بين دول المنطقة:** إن التحدي الأكبر الذي يواجه دول المنطقة هو الخلافات الحدودية التي بدأت في القرن العشرين، والتي تزامنت مع نشاط استغلال المشاريع الطاقوية في المنطقة، والمتمثلة في الخلاف اللبناني – الإسرائيلي، والخلاف المصري – القبرصي، والخلاف التركي-القبرصي، فهي خلافات مركزية في منطقة شرق المتوسط صعبت مهمة تجسيد مشاريع نقل الطاقة.

• **التنافس الدولي حول أنابيب الغاز:** لطالما كانت أنابيب الغاز مادة للتنافس والصدام بين القوى الكبرى في العالم، فنفس السياسة المنتهجة في قضية احتياطات بحر قزوين ونفس الحماس الأمريكي لمشروع الرواق الطاقوي الذي بدا فشله مع الخطوات الأولى لمشروع نابوكو الذي انسحبت منه كل الشركات والدول الداعمة، تستعمله اليوم مع غاز شرق المتوسط بحيث تدعم أنابيب الغاز نحو أوروبا كبديل أو مكمل لمشروع الرواق الطاقوي، بعد أن تبين للعام بأكمله أن دول بحر قزوين ليست قادرة على تأمين طاقته. (فاتوران، 2013، صفحة 53)

تأسس على ما سبق، فإن كل الاكتشافات الغازية ومختلف مشاريع خطوط نقل الطاقة في منطقة شرق المتوسط، ستكون مجرد قيم رقمية افتراضية، ولن تحصل دول المنطقة على فائدة اقتصادية من هذه الموارد، ما لم تنتج وتستغل الاحتياطات المكتشفة والمشاريع المطروحة. وبهذا المعنى، بما أن المنطقة هي منطقة منافسة سياسية واقتصادية، فإن هناك عوائق خطيرة تحول دون الحصول على مكاسب مالية كاملة من الموارد الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

2.3 رهانات خطوط نقل الطاقة في منطقة شرق المتوسط:

حملت مشاريع نقل الغاز في منطقة شرق المتوسط مجموعة من الطموحات والآمال ليس فقط لدول المنطقة، ولكن أيضاً للقوى الكبرى المنافسة في منطقة شرق المتوسط، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث راهنت كل الأطراف على أن هذه المشاريع ستغير جملة من المعطيات في المنطقة، وتتمثل أبرز هذه الرهانات فيما يلي:

• الرهان جيو-سياسي:

يظهر الرهان جيو-أمني من خلال الحديث عن التنافس بين الشركات التابعة للدول الكبرى، وذلك من خلال مشاريع خطوط أنابيب النقل البحري والامدادات النفطية وتأمينها للأسواق الأوروبية، حيث سعت روسيا لسيطرة على مشاريع الغاز بنقله من سوريا عبر موانئها ومحطاتها، سيجعل أي دولة تسعى للحصول على إمدادات الغاز من شرق المتوسط من خلال التفاوض أو الاتفاق معها مباشرة، كونها المتحكم هناك، ولها حصص كبيرة من حقول الغاز البحرية في الساحل السوري. كما ترى روسيا في البحر المتوسط امتداداً جيو سياسياً للبحر الأسود الذي يؤمن لها الوصول إلى المياه الدافئة والمضائق المائية الهامة

لخطوط النقل والعبور العالمية، وجسدت ذلك من خلال مشاركة شركاء الطاقة والنقيب في لبنان وسوريا، أو من خلال دعم وتمويل أطراف إقليمية كالليونان وقبرص، أو التموضع العسكري كما حال قاعدة طرطوس في سوريا. (سلمان الربايعة، 2021، صفحة 56)

بالمقابل، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إغراق السوق الأوروبية بالغاز الأمريكي خاصة بعد الحرب الروسية - الأوكرانية، وهذا كله في سبيل الحد من النفوذ الروسي بمنطقة الحوض وإبعاد الدول الأوروبية عن شراء الغاز الروسي. كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية حلفائها في منطقة شرق المتوسط (سلمان الربايعة، 2021، صفحة 62)، فهي تستخدم الغاز الطبيعي كورقة تحقق من خلالها التقارب بين تركيا وإسرائيل وذلك من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة، كإنشاء انبوب لنقل الغاز الاسرائيلي عبر تركيا إلى الأسواء الأوروبية.

في حين برز الرهان جيو-سياسي الأوروبي في تعزيز أمن الطاقة لتنويع مصادر الواردات وكذلك تنويع طرق التوريد لاسيما مع تدهور العلاقات الأوروبية-الروسية خال السنوات الاخيرة. وهو ما يجعل توجه الاتحاد الأوروبي والتوصيات الأوروبية التي تهدف إلى جلب الغاز غير الروسي أمراً متفهماً لا سيما في ظل العقوبات الأوروبية على روسيا والتي فاقمت الأزمة بين الجانبين، تزامناً مع ظهور احتياطات ضخمة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط فرصة سانحة أوروبا تستحق الاستثمار ومسار جديد يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير في المستقبل لضمان تعدد مصادر الغاز القادم إلى أوروبا وربما دفع أوروبا إلى تقديم الدعم لمشاريع الطاقة التي تهدف إلى جلب الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا أو دعم إنشاء ممر أوروبي جديد للطاقة.

أما تركيا فقط تمثل رهانها الجيو-سياسي من خلال طرح إنشاء خطوط نقل غاز كمشاريع اقتصادية وأن تكون دولة لعبور الغاز من شرق البحر الأبيض المتوسط للأسواق الأوروبية، لذلك طرحت خطي "تاناوب" و"تاب" ومشروع "السييل التركي والسييل الأزرق" لضمان نقل الطاقة من خلالها حصرياً، مما سيعزز من الأوراق السياسية التي يمكن أن تستخدمها تركيا لنشر تأثيرها في منطقة شرق المتوسط.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد دخلت على خط التنافس من خلال إنشاء خط انابيب لنقل الغاز المسال إلى السوق الأوروبية بالتشارك مع قبرص واليونان، وبذلك تضمن لنفسها بأن تكون لاعبا مهما في السوق الأوروبية من خلال تصدير ونقل الغاز عبرها.

● الرهان جيو-اقتصادي:

من الواضح أن هناك معادلة متعددة الأبعاد تتعلق بموارد وإمدادات نقل الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولا بد من قبول من قبل دول المنطقة، والقوى العالمية، وشركات الطاقة الكبرى، باعتبارها معايير لهذه المعادلة. ومما لا شك فيه أن هذا الهيكل يثير مسألة كيفية استغلال الموارد في المنطقة.

كما أن المنافسة في مجال طرح مشاريع خطوط نقل الطاقة يدفع إلى تعميق البيئة التنافسية الحالية من ناحية، والقيمة الاقتصادية لهذه الموارد من ناحية أخرى، هذه الأخيرة التي لديها القدرة على خلق تأثير محفز في استقرار شرق البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، ومن أجل الحصول على مكاسب مالية من موارد

الطاقة في المنطقة، لا بد من التقليل من الصراعات السياسية والاقتصادية، ويجب إنشاء منصة تعاون مشترك في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وعليه، فإن كل دول المنطقة تسعى من وراء مختلف المشاريع الطاقوية إلى خلق قيمة مالية مضافة للاقتصاد المحلي، ولكن أيضا العمل على أن تكون المتحكم في اسعار الطاقة بما يخلق من استقلالية مالية مستقبلا. كما أن الرهان جيو-اقتصادي يتمثل في سعي دول المنطقة لإنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية. كما أن سقف المكاسب السياسية والاقتصادية قد ارتفع عند بعض الدول بغية الصعود لمرتبة الدول المصدرة للغاز، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ودخول سوق الغاز العالمي.

• الرهان جيو-أمني:

باعتبار أن منطقة شرق المتوسط تعيش صراعات معقدة، على أكثر من محور، في مقدمتها المحور الاسرائيلي-الفلسطيني الذي يعبر من النزاعات المحورية في شرق المتوسط، فإن مختلف مشاريع نقل الطاقة في المنطقة بالنسبة لطرفي النزاع كانت مرتبطة بالرهان جيو-أمني، حيث ان إسرائيل قد عطلت مختلف المشاريع الفلسطينية من منطلق رغبة إسرائيل في ان تصل امدادات كل حقول الغاز الفلسطينية الى اسرائيل اولا لتلبية احتياجاتها من الغاز اولا، وبحجة السيطرة على جميع عائدات الغاز البحري المخصص للفلسطينيين، حتى لا تستقل السلطة الفلسطينية ماليا عن إسرائيل. مروراً بالمحور التركي – القبرصي- اليوناني، وصولاً إلى المحور التركي – المصري.

وعليه، رأت الأطراف المتنازعة في منطقة شرق المتوسط أن من شأن مشاريع خطوط نقل الطاقة في المنطقة أن تخلق مصلحة مشتركة متمثلة في ضرورة خلق الاستقرار كعامل يحقق ليس فقط الأمن الإقليمي، ولكن أيضا كمدخل لتحقيق استقلالية المنطقة الطاقوية، وتحويلها إلى منطقة منتجة ومصدرة للغاز الطبيعي.

3.3 المثلثات الاستراتيجية الجديدة شرق المتوسط:

كخطوة نحو تجسيد مشاريع نقل الطاقة للاستغلال الأمثل لموارد الغاز شرق المتوسط، اتجه اللاعبين الاستراتيجيين في المنطقة نحو إبرام اتفاقات للتعاون فيما بينها في مجال نقل وتسويق الغاز الطبيعي، ما نتج عنه تشكيل ثلاثة مثلثات استراتيجية غيرت من شكل التحالفات الإقليمية.

1.3.3 المثلث الاستراتيجي: مصر-اليونان-قبرص.

برزت الاستراتيجية التعاونية التي تجمع مصر، اليونان، وقبرص في إطار المثلث الاستراتيجي لفرض نفسها كقوة قادرة على حماية مصالحها والاستفادة من الفرص المتاحة ووضع الفرص المناسبة لاستغلالها. (خالد، 2018، صفحة 49) ومن أبرز القرارات على ذلك نجد القرار المصري بتمتين التعاون مع كلا من اليونان وقبرص، وذلك رغم الامكانيات التي تتوفر عليها مصر، إلا أن الأخيرة رأت في هذا التحالف مدخلا للوقوف في وجه التمدد التركي شرق المتوسط. وعليه، في عام 2015 قرر اللاعبين الثلاثة التوقيع على اعلان

نيقوسيا للتعاون في مجال التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، ومحاولة إعادة ترسيم الحدود البحرية فيما بينها.

2.3.3 المثلث الاستراتيجي: إسرائيل-اليونان-قبرص.

برزت الشراكة الثلاثية بين إسرائيل، اليونان، وقبرص في إطار اعتماد خطوط نقل الطاقة كمحدد للتعاون بين اللاعبين الثلاثة، والذي سعت من خلاله إسرائيل إلى تقوية أصول التعاون في مجال الطاقة، ومن ثم تأمين مصادرها الطاقوية، وما زاد من أهمية هذه الشراكة هو مشاركة الأردن ومصر فيها، خاصة في ظل امتلاك مصر لمنشآت الغاز الطبيعي المسال. حيث تعتبر المصلحة المشتركة المحدد الرئيسي لهذا التحالف الثلاثي، دون إغفال عنصر التهديد المشترك والمتمثل في تركيا التي تحد الأطراف الثلاثة.

3.3.3 المثلث الاستراتيجي: تركيا-إيران-روسيا.

يمثل هذا المثلث ارضية لتشكيل محور شرقي في المنطقة، وهذا كله في إطار التحالف العسكري الجديد وإعادة هندسة الأمن الإقليمي شرق المتوسط، حيث ظهر التفاهم والتعاون بين هذه الأطراف في مجموعة من القضايا أبرزها تأمين امدادات نقل الطاقة الى الاتحاد الاوروبي ولكن ايضا محاولة استخدام البحر الابيض المتوسط كوسيلة للضغط على اسرائيل.

تأسيساً على المعطيات السابقة، فقط سعت الأطراف المشاركة في المثلثات الاستراتيجية إلى إبرام جملة من اتفاقيات التعاون فيما بينها أهمها:

- **اتفاقيات تصدير إقليمية:** بدأت بعض دول المنطقة توقيع اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي للأسواق القريبة منها على غرار إسرائيل التي أبرمت اتفاقيات لتصدير الغاز الخام لكل من الأردن ومصر وذلك بغرض تلبية احتياجات السوق المحلي لهما، أو بغرض إعادة التصدير للأسواق الأوروبية مستفيدة من منشآت البنية التحتية المتطورة بدول الجوار.
- **خطوط أنابيب إقليمية:** واتساقاً مع النقطة السابقة، ظهرت مقترحات عديدة لتدشين خطوط أنابيب إقليمية لنقل الغاز وتسويقه للأسواق الخارجية، مثل خط أنابيب بين إسرائيل وتركيا، وخط آخر بين لبنان وقبرص، بجانب خط أنابيب "شرق المتوسط (إيست ميد)، والذي تم توقيع اتفاقية إنشائه في يناير 2020 والذي سيتمدد بين إسرائيل وقبرص واليونان وصولاً لإيطاليا.
- **منتدى غاز شرق المتوسط:** أسست مجموعة من بلدان المنطقة وأوروبا وهي (مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية) في يناير 2019 تكتلاً إقليمياً تحت اسم (منتدى غاز شرق المتوسط) ومقره بالقاهرة بغرض تدشين سوق مشتركة للغاز الطبيعي، وتعزيز الاستخدام المشترك للبنى التحتية مع العلم أن المنتدى يحظى بدعم من أطراف أوروبية متعددة وهذا ما يتضح في مطالب فرنسا مؤخراً بالانضمام للمنتدى.

لقد كان إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بمثابة الإشارة إلى بداية تعاون إقليمي جديد في مجال الطاقة، ولكن هذا التعاون محدود النطاق. كما أنها لا تزال محاصرة في رؤية عالمية تدور حول استخراج

ونقل الوقود الأحفوري، حيث الطاقة ليست مجرد سلعة ولكنها أيضا أداة لاكتساب ميزة جيوسياسية. ويحدث هذا في وقت يتجه فيه العالم بشكل متزايد نحو إزالة الكربون واعتماد مصادر الطاقة المتجددة على نطاق أوسع. (بدور، 2017، صفحة 96)

من الممكن أن تلعب موارد الغاز الطبيعي الإقليمية دوراً في تطوير البنية التحتية للهيدروجين من خلال استخدامه لإنتاج الهيدروجين الأزرق على المدى المتوسط. ومن الممكن أيضاً إعادة استخدام البنية التحتية للغاز الطبيعي لنقل الهيدروجين، وهو ما قد يؤدي إلى إطلاق بعض التمويل من الاتحاد الأوروبي للبنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن مختلف الاستراتيجيات والاتفاقيات التعاونية بين دول المنطقة، بالإضافة إلى اكتشافات حقول الغاز قد أدت إلى إعادة ترتيب الديناميكيات في منطقة شرق المتوسط وتحقيق التوازن الإقليمي وذلك من خلال بروز تحالفات إقليمية متضادة مدعومة من قبل القوى الدولية، والتي برزت في شكل تيارين متعادين في المنطقة، التيار الأول يضم إسرائيل، مصر، اليونان، قبرص والأردن مدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مقابل التيار الثاني الذي يضم تركيا ولبنان والمدعوم من قبل روسيا.

4. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة تأثير خطوط نقل الطاقة على التوازن الإقليمي شرق المتوسط، وقد ركزت على محاولة فهم الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه المشاريع، وأهم الرهانات المرتبطة بدول المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

- يبدو من خلال مختلف مسارات نقل الطاقة المطروحة في منطقة شرق المتوسط، ملامح لإعادة تشكيل الخريطة الجيو-سياسية، وبرزت توازن إقليمي جديد مبني على المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى، فهناك إمكانية لتحقيق التعاون بين أغلب كل المنطقة، والذي ظهر من خلال إنشاء منظمة غاز شرق المتوسط.
- إمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي وفي ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة، وذلك من خلال إيجاد دور دولي قادر على إقناع تركيا بوقف مساعيها للتوسع في منطقة شرق المتوسط، بما يخدم مصالح كل الأطراف.
- إن استغلال الموارد الطبيعية، يتطلب إسراع دول شرق المتوسط، إلى تجاوز المسائل الخلافية، والانتقال نحو تحقيق ترابط تكاملي، يقود إلى تعزيز الإمكانات اللازمة للاستفادة من الثروات بشكل جماعي.
- بروز مثلثات استراتيجية تعاونية أسهمت في خلق توازنات إقليمية جديدة محورها الأول إسرائيل، مصر، اليونان، قبرص والأردن، والمحور الثاني تركيا ولبنان.
- هناك وسيلتان لتصدير غاز شرق المتوسط للأسواق الخارجية تتم المفاضلة بينهما من الأطراف المعنية. الوسيلة الأولى هي إنشاء خطوط للأنابيب في قاع البحر من المنتجين في شرق المتوسط إلى أوروبا. وهنا توجد ثلاثة مشاريع متنافسة، الأنابيب المصرية: أي التي تتجه من منتجي الغاز إلى مصر بهدف تسهيل الغاز في المصانع المصرية وشحنه للأسواق، ومشروع خط أنابيب إيست ميد: وهو خط غاز يربط الحقول

الإسرائيلية والقبرصية باليونان وإيطاليا متخطيا مصر وخطوة التسييل، إلا أن هذا المشروع تواجهه عوائق عديدة ولم يتم تنفيذه. ومشاريع خطوط الأنابيب التركية، سواء من قبرص أو من إسرائيل إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، ولم يتم تنفيذ أي منها إلى الآن. أما الوسيلة الثانية فهي تسييل الغاز وشحنه عبر السفن إلى الأسواق الأوروبية أو غيرها. والخيار المتواجد في هذه الحالة هي المصانع المصرية، إلا أن كلا من قبرص وإسرائيل تمتلكان طموحات ومشروعات لإقامة مصانعهم الخاصة.

وبناء على هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تفعيل مبدأ المصلحة المشتركة بين دول منطقة شرق المتوسط، بعيدا عن المصالح الضيقة التي تحكم إدراك صناع القرار، والتي يمكن أن تدفع المنطقة باتجاه مزيد من الصراعات المزمنة.
- ضرورة العمل وفق مبدأ الاعتماد المتبادل المركب، والذي يقوم على فرضية المصلحة المتبادل المحكومة بثلاثية "الجوار المشترك، التهديد المشترك، والمصلحة المشتركة، وهذا كله في إطار الاستغلال الأمثل لحقوق الغاز في المتوسط وتفعيل مختلف خطوط نقل الغاز.

- تشجيع الربط الشبكي بين الشبكات الوطنية الموسعة لتحسين إدارة الشبكة، وخاصة في دعم التحول في أوقات الذروة. حيث تؤكد هذه النقطة حقيقة أن المشاكل الإقليمية القائمة، مثل النزاع على الحدود البحرية بين تركيا واليونان والنزاع القبرصي، لا يبدو أنها تؤثر سلباً عليه. توجد بالفعل وصلات كهربائية بين تركيا واليونان وبين جمهورية قبرص وجمهورية شمال قبرص التركية. ومن الممكن أيضاً أن تلعب روابط الكهرباء البينية المخطط لها بين إسرائيل وقبرص واليونان (الموصل الأوروبي الآسيوي) وبين مصر وقبرص واليونان (الموصل الأوروبي الإفريقي) دوراً في هذا الأمر. (الباسوسي، 2015)

6. قائمة المراجع :

1. الباسوسي، أ (2015). أبريل. تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط. *حالة الإقليم*. (16)
2. الزواوي، م. (2015). *بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط*. الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات.
3. المخادمي، ر. (2017). *التنافس الدولي على الغاز إلى مزيد من الحروب والمفاجأة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بدور، أ. (2017). أهمية الجيو إستراتيجية لإنتاج الغاز الطبيعي ونقله في حوض شرق المتوسط. *رسالة نكتوراه*. معهد دراسات البحر المتوسط، الاسكندرية.
5. خالد، ح. (2018). *تطوير غاز شرق المتوسط: التحديات والامكانيات المتاحة*. بيروت: المنتدى الإقليمي للدراسات والاستشارات.

6. زيدان, ن. (2021). أقلمة غاز شرق المتوسط :مصر بين صناعة الفرص ومواجهة التحديات. القاهرة : مركز سوث 24 للأخبار والدراسات.
7. سالم, م. (2018). تحديات صياغة إستراتيجية مصرية لشرق المتوسط. *السياسة الدولية*. (213) 53 ,
8. سلمان الربايعة, س. (2021). حقول غاز شرق البحر المتوسط وأثرها في التنافس الإقليمي والدولي . كلية الاداب والعلوم الانسانية, غزة.
9. سليمان, ح. (2020). المصالح التركية في غاز شرق المتوسط. (65) .
10. فاتورانثا, ت. (2013). *الطاقة والتغيرات المناخية :تهديد محتمل للأمن المستدام*. دبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
11. قشقوش, م. (2018). صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط. *السياسة الدولية*. (213) 53 ,
12. Andoura, S., & Koranyi, D. (2014, May). Energy In The Eastern Mediterranean Promise Or Peril ? The Egmont Institute And The Atlantic Council.
13. Bornstein , R. (2019). Eastern Mediterranean Regional Dynamics : Conflicts And Opportunities For Conflict. *Euro Mesco Policy Brief*(82).
14. EastMed Project,. (2020). Consulté le /08/ 20/2023, sur <http://www.igi-poseidon.com/en/eastmed>.
15. Elgendy, K. (2022, July 20). The Future of Eastern Mediterranean Energy and Climate Collaboration. *Insight Turkey*, 24(02).
16. Kavaz, İ. (2021). The Energy Equation in the Eastern Mediterranean. *Insight Turkey Winter*, 23(1).
17. Kim , T., & Shin, S. (2021, April). ompetition or Cooperation? The Geopolitics of Gas Discovery in the Eastern Mediterranean Sea. *Energy Research and Social Science*(74).
18. Panayiotis, H. (2015). The Geopolitical Importance Of The Eastern Mediterranean Airspace. *Eastern Mediterranean Geopolitica*(1).